كلية الحقوق

السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال

" دراسة مقارنة "

رسالةٌ مقدمةٌ لنيْل درجة الدكتوراة في الحقوق

مـقـدمـه مـن الباحث

يحيى عمر الخطاب مروان

لجنة المناقشة والحكم على الدراسة

الأستاذ الدكتور/ عمـر محمـد سالم **" مشرفاً ورئيسا "**

أستاذ القانون الجنائي، عميد كلية الحقوق السابق– جامعة القاهرة (السابق)

وزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية (الأسبق)

الأستاذ الدكتور/ عادل يحيى **" عضواً "**

أستاذ القانون الجنائي، وكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا والبحوث (الأسبق)

المستشار. الدكتور/ عبد المجيد محمود **" عضوا "**

النائب العام (الأسبق)

٢٠٢٢ م

كلية الحقوق

السياسة الجنائية في مواجهة غسل الأموال

" دراسة مقارنة "

رسالةٌ مقدمةٌ لنيْل درجة الدكتوراة في الحقوق

مقدمه من الباحث

يحيى عمر الخطاب مروان

إشراف

الاستاذ الدكتور/ عمر محمد سالم

أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق جامعة القاهرة

عميد كلية الحقوق جامعة القاهرة (السابق)

ووزير الدولة للشئون القانونية والمجالس النيابية (الأسبق)

قال تعالى:

" وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي البَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ59 وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ ثُمَّ يَبْعَثُكُمْ فِيهِ لِيُقْضَى أَجَلٌ مُّسَمًّى ثُمَّ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ ثُمَّ يُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ

صدق الله العظيم

سورة الأنعام

إهــداء

أشكر اللهَ تعالى على نعمهِ السابغة، وآلائه العظيمة، ثم شكري الموصول إلى لجنةِ المناقشةِ الفضلاء، على رأسِهَا الأستاذِ الدكتور/ عمر محمد سالم أستاذ القانون الجنائي، وعميد كليةِ الحقوقِ جامعة القاهرة (السابق)، ووزير الدولةِ للشئونِ القانونية، والمجالسِ النيابيةِ الأسبق. صاحب القلبِ الرحيمِ والخُلقِ القويم، الذي أكرمنيَ اللهُ بإشرافهِ على رسالتي، فأجرى لي على يديهِ خيرًا كثيرًا، فاستحقُ من الثناءِ أصدقه، ومن الوفاء أجمله، وأخلصَ الوفاءِ، وجميلَ الدعاءِ، على جَهْدِ سيادتهِ في تقويمِ منهجِ الدراسةِ، وتذليلِ الكثير من العقبات، فكانَ لي منَ عظيمِ خلقِهِ وعلمِهِ الجم؛ ما أعانني على إتمامِ هذا العمل بصورتِهِ التي هو عليها الآن.

وأتقدمُ بموفورِ الشكرِ، وجزيلِ العرفان، إلى معالي الأستاذ الدكتور/ عادل يحيى، أستاذ القانون الجنائيِ، ووكيل كلية الحقوق جامعة القاهرة لشئون الدراسات العليا والبحوث (الأسبق)، الذي تفضل مشكورًا بقبول المناقشة والحكم لهذه الدراسة ليرفع من قدرها ويثري من قيمتها وليضيف إليها من أصالة فكره وغزير علمه ونبل عطائه، وليكون لي موجهًا ومعلمًا مقومًا، فله مني كل الشكر وعظيم الامتنان.

كما أتقدمُ بعظيمِ العرفانِ وخالصِ الامتنانِ إلى المستشار الدكتور/ عبد المجيد محمود، النائب العام (الأسبق) لتفضلِ سيادِتِه بِقَبُولِ مناقشةِ رسالتي، والتنويه إلى ما قصرَّتُ فيه، متحملاً عناء اقتطاعِ جزءٍ ثمين من وقتهِ، وتحمل عناء السفر جزاه الله خير الجزاء، ومتعه بوافر الصحة.

هذا ولا تسعفنى الكلمات لأن أتوجه بالشكر إلى المستشار الدكتور/ تامر فرجاني على كل ما قدم لى من العون والنصحية، وعندما لا تسعفني الكلمات فإنني اقتصر طريقي بالصمت مفضلاً ذهب السكوت على فضة القول.

وأُهدي عملي هذا إلى:

أبـي

المثالُ والعلمُ والرمز

بسيرته أعيش عالي الهامة مرفوع الرأس

أمــي

نعمةٌ سأظل أحمدُ الله عليها ما حييت

زوجـتي

نِعمَ السند والعوْن في نجاحاتي شكرًا على كل ما تبذليه من أجلي

ابني

أسالُ الله العظيم أن يحفظه ويقر عيني فيه وان أراه في أحسن حال

الباحث

* المقدمة *

١- موضوع البحث:

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاةُ والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد صلّى الله عليه وسلّم، وعلى آلة وأصحابه أجمعين، وعلى التابعين وتابعيهم بإحسانٍ إلى يومِ الدين، أمّا بعد:

إنّ عمليات غسل الأموال تأتي في مقدمة الأنماط المستحدثة للجريمة، سواء على النطاق المحلي أم الدولي، مستغلة في ذلك صور التطور في العملات وتقنيات المعلومات والاتصالات ووسائل الانتقال، وكذلك الحركة الاقتصادية النشطة، وما صاحبَ ذلك من فسادٍ مالي وإداري، وقد أصبحت ظاهرة غسل الأموال تؤرق العديد من دول العالم؛ لما لها من انعكاسات اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة، وكذلك خطورة مصادرها التي تغذيها وهي الجريمة بمختلف أشكالها وخاصةً إذا كانت جريمة من جرائم "تمويل الإرهاب"[1].

لذا تسابقت الدول في وضع العديد من القوانين والإجراءات الرادعة لمنعِ انتشار هذه الظاهرة، والتي تفشّت في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ؛ فبمجرد اكتشاف تلك الظاهرة؛ يتم القضاء على العديد من الجرائم المرتبطة بها؛ وذلك من خلال المواجهة التشريعية والقضائية بطرق وقائية؛ من سن التشريعات ذات العقوبات المشددة، واتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية التي تغلق الطريق أمام من تسول له نفسه ارتكاب الجريمة[2].

---

(1) د. وليد حجاج إسماعيل: قانون مكافحة غسل الأموال رقم 80 لسنة 2002، القاهرة، دار أبو المجد للطباعة والنشر، 2006، ص14.

(2) د. أشرف توفيق شمس الدين: تجريم غسل الأموال في التشريعات المقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، 2011، ص3.

الفهرس

إهــداء ..... - 4 -

* المقدمة * ..... - 6 -

الفصل الأول: ماهية جريمة غسل الأموال..... - 11 -

المبحث الأول: تعريف جريمة غسل الأموال ..... - 13 -
المطلب الأول: المدلول اللغوى لغسل الأموال ..... - 14 -
المطلب الثاني: التعريف الفقهى لجريمة غسل الأموال..... - 16 -
المطلب الثالث: التعريف التشريعي لجريمة غسل الأموال ..... - 19 -
الفرع الأول: المفهوم القانوني الضيق لغسل الأموال ..... - 24 -
الفرع الثاني: المفهوم القانوني الواسع لغسل الأموال ..... - 26 -

المبحث الثاني: التطور التاريخي لجريمة غسل الأموال ..... - 28 -
المطلب الأول: نشأة جريمة غسل الأموال ..... - 29 -
المطلب الثاني: جريمة غسل الأموال فى التشريعات المعاصرة..... - 36 -
الفرع الأول: دول تبنت تـشريعات خاصـة لتجريم غسل الأموال ..... - 37 -
أ- فرنسا: ..... - 37 -
ب- لبنان: ..... - 38 -
الفرع الثانى: دول اكتفت بالنصوص العامة لتجريم غسل الأمـوال ..... - 40 -
أ- ألمانيا : ..... - 40 -
ب- كندا : ..... - 42 -
الفرع الثالث: موقف المشرع المصري من جريمة غسل الأموال..... - 44 -

المبحث الثالث: آثار جريمة غسل الأموال ..... - 47 -
المطلب الأول: الآثار الاقتصادية لجريمة غسل الأموال ..... - 48 -
المطلب الثاني: الآثار السياسية لجريمة غسل الأموال ..... - 51 -
المطلب الثالث: الآثار الاجتماعية لجريمة غسل الأموال..... - 54 -

المبحث الرابع: خصائص جريمة غسل الأموال ..... - 59 -
المطلب الأول: غسل الأموال جريمة تابعة..... - 60 -
المطلب الثاني: غسل الأموال جريمة اقتصادية0 ..... - 62 -
المطلب الثالث: غسل الأموال جريمة عالمية..... - 64 -
المطلب الرابع: غسل الأموال جريمة اجتماعية..... - 66 -
المطلب الخامس: غسل الأموال جريمة مصرفية ..... - 67 -
المطلب السادس: غسل الأموال جريمة منظمة ..... - 71 -

المبحث الخامس: ذاتية جريمة غسل الأموال ..... - 75 -
المطلب الأول: العلاقة بين جريمة غسل الأموال وجريمة إخفاء الأشياء ..... - 76 -
المطلب الثانى: العلاقة بين جريمة غسل الأموال وجريمة تمويل الأرهاب ..... - 81 -
الفرع الأول: مفهوم تمويل الإرهاب فى التشريع المصرى..... - 82 -
الفرع الثاني: أوجه التمييز بين جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب..... - 86 -

الفصل الثاني: الأحكام الموضوعية لجريمة غسل الأموال ..... - 89 -

المبحث الأول: أركان جريمة غسل الأموال..... - 90 -
المطلب الأول: الجريمة الأصلية ..... - 91 -
الفرع الأول: الاتجاه المقيد للجريمة الأولية فى التشريع المصرى ..... - 92 -
الفرع الثانى: الاتجاه الحالى للمشرع المصرى فى تعريف الجريمة الأولية..... - 96 -
الفرع الثالث: إشكاليات قانونية متعلقة بالجريمة الأولية..... - 99 -
المطلب الثاني: الركن المادي ..... - 107 -
الفرع الأول: مراحل غسل الأموال..... - 108 -
الغصن الأول: الاتجاه التقليدي ..... - 109 -
الغصن الثاني: الاتجاه الحديث "النظرية الحديثة"..... - 115 -
الفرع الثاني :أساليب غسل الأموال..... - 118 -
الغصن الأول :الغسل في المجال المصرفي..... - 119 -
الغصن الثانى :الغسل في المجال غير المصرفي ..... - 124 -
الغصن الثالث :غسل الأموال باستخدام شبكة الإنترنت ..... - 128 -
الفرع الثالث :صور السلوك الإجرامي لغسل الأموال في التشريع المصري..... - 140 -
المطلب الثالث :الركن المعنوي لجريمة غسل الأموال ..... - 147 -
الفرع الأول: جرائم غسل ذات القصد الخاص ..... - 150 -
الفرع الثاني: جرائم غسل ذات القصد العام..... - 153 -

المبحث الثاني: العقوبات المقررة لجريمة غسل الأموال ..... - 157 -
المطلب الأول: العقوبات المقررة للشخص الطبيعى..... - 159 -
الفرع الأول: العقوبات الأصلية..... - 162 -
الفرع الثاني: العقوبات التكميلية..... - 165 -
الفرع الثالث: العقوبات التبعية ..... - 168 -
المطلب الثاني: العقوبات المقررة للشخص المعنوي ..... - 170 -
المطلب الثالث: عقوبة الشريك ..... - 174 -
المطلب الرابع: عقوبة الشروع..... - 177 -
المطلب الخامس: موانع العقاب في جريمة غسل الأموال..... - 179 -

الفصل الثالث: الأحكام الإجرائية لجريمة غسل الأموال..... - 181 -

المبحث الأول: وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ..... - 182 -
المطلب الأول: تأسيس وحدة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ..... - 187 -
المطلب الثاني: تشكيل الوحدة..... - 188 -
المطلب الثالث: اختصاصات الوحدة..... - 189 -
المطلب الرابع: سلطات الوحدة ..... - 198 -
المطلب الخامس: الطابع المركزي للوحدة..... - 200 -
المطلب السادس: الطابع المستقل للوحدة..... - 201 -
المطلب السابع: تمتع أعضاء الوحدة بصفة الضبطية القضائية ..... - 205 -
المطلب الثامن: الحصانة المقررة لأعضاء الوحدة..... - 207 -
المطلب التاسع: أداء أعضاء الوحدة لليمين..... - 208 -

المطلب العاشر: الإخطارات الواردة لوحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب - 210 -
المطلب الحادي عشر: دور الوحدة في عملية التقييم الوطني للمخاطر للفترة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩ التابعة لمنظمة FATF..... - 215 -
المطلب الثاني عشر: أمثلة عملية لدور الوحدة في إجراء التحريات المالية0 ..... - 223 -

المبحث الثاني: الإجراءات التحفظية على الأفراد والأموال المشتبه بهم ..... - 226 -
المطلب الأول: التدابير والإجراءات الواردة بقانون الإجراءات الجنائية (المادة ٢٠٨ اجراءات) ..... - 227 -
المطلب الثاني: تعديلات قانون مكافحة غسل الأموال..... - 234 -
المطلب الثالث: التدابير الواردة بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ توفير ضمانات لحماية سرية حسابات عملاء البنوك..... - 237 -
المطلب الرابع: إجراءات المنع من السفر ..... - 242 -

المبحث الثالث: السلطة المختصة بإقامة الدعوى الجنائية ..... - 246 -
المطلب الأول: سلطة التحقيق في قضايا غسل الأموال..... - 247 -
المطلب الثاني: المحاكم المختصة في نظر قضايا غسل الأموال..... - 249 -
المطلب الثالث: الآليات القضائية والتشريعية لمواجهة جريمة غسل الأموال..... - 252 -

الفصل الرابع: الجرائم الملحقة بغسل الأموال وعقوباتها ..... - 255 -

المبحث الأول: جرائم السلوك الايجابي..... - 256 -
المطلب الأول: جريمة إخطار المشتبه فيه بفحص معاملاته..... - 257 -
الفرع الأول: الشرط المفترض..... - 259 -
الفرع الثاني: الركن المادي ..... - 265 -
الفرع الثالث: الركن المعنوي ..... - 267 -
الفرع الرابع: العقوبة المقررة للجريمة..... - 268 -
المطلب الثاني: جريمة البلاغ الكاذب عن غسل الأموال..... - 270 -
الفرع الأول: الركن المادي ..... - 272 -
الفرع الثاني: الركن المعنوي ..... - 274 -
الفرع الثالث: العقوبة المقررة للجريمة..... - 275 -
المطلب الثالث: جريمة عرقلة سير العدالة في غسل الأموال..... - 276 -
الفرع الأول: النصوص القانونية في المواثيق الدولية والتشريعات المقارنة.... - 278 -
الفرع الثاني: موقف قانون غسل الأموال المصري من جريمة عرقلة سير العدالة ..... - 282 -
الغصن الأول: الركن المادى ..... - 284 -
الغصن الثاني: الركن المعنوى ..... - 287 -
الغصن الثالث: العقوبة المقررة للجريمة..... - 288 -

المبحث الثاني: جرائم الامتناع..... - 290 -
المطلب الأول: جريمة الامتناع عن الإفصاح..... - 294 -
الفرع الأول: الركن المادي ..... - 296 -
الفرع الثاني: الركن المعنوي ..... - 302 -
الفرع الثالث: العقوبة المقررة للجريمة..... - 304 -

الغصن الأول: العقوبات الأصلية ..... - 306 -
الغصن الثاني: العقوبات التكميلية: ..... - 307 -
المطلب الثاني: جريمة الامتناع عن التحقق من هوية العميل..... - 308 -
الفرع الأول: الركن المادي ..... - 309 -
الفرع الثاني: الركن المعنوي ..... - 317 -
الفرع الثالث: العقوبة المقررة للجريمة..... - 318 -
المطلب الثالث: جريمة الامتناع عن مسك السجلات ..... - 319 -
الفرع الأول: الركن المادي ..... - 321 -
الفرع الثاني: الركن المعنوي ..... - 327 -
الفرع الثالث: العقوبة المقررة للجريمة..... - 328 -
المطلب الرابع: جريمة الامتناع عن الإبلاغ عن العمليات المشبوهة ..... - 329 -
الفرع الأول: الركن المادي ..... - 330 -
الفرع الثاني: الركن المعنوي ..... - 336 -
الفرع الثالث: العقوبة المقررة للجريمة..... - 338 -
*الخـاتمــة *..... - 339 -
وقد توصلنا في الدراسة إلى النتائج التالية:..... - 342 -
التوصيات:-..... - 345 -
قائمة بالمراجع..... - 350 -
الفهرس ..... - 364 -